دراسات استراتيجية

إسرائيل ومشاريع المياه التركية

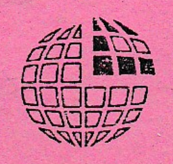
مستقبل الجوار المائي العربي

عوني عبد الرحمن السبعاوي

العدد - 10 -

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية





إسرائيل ومشاريع المياه التركية

مستقبل الجوار المائي العربي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

إسرائيل ومشاريع المياه التركية

مستقبل الجوار المائي العربي

عوني عبد الرحمن السبعاوي

العدد -10-

تصدر عن



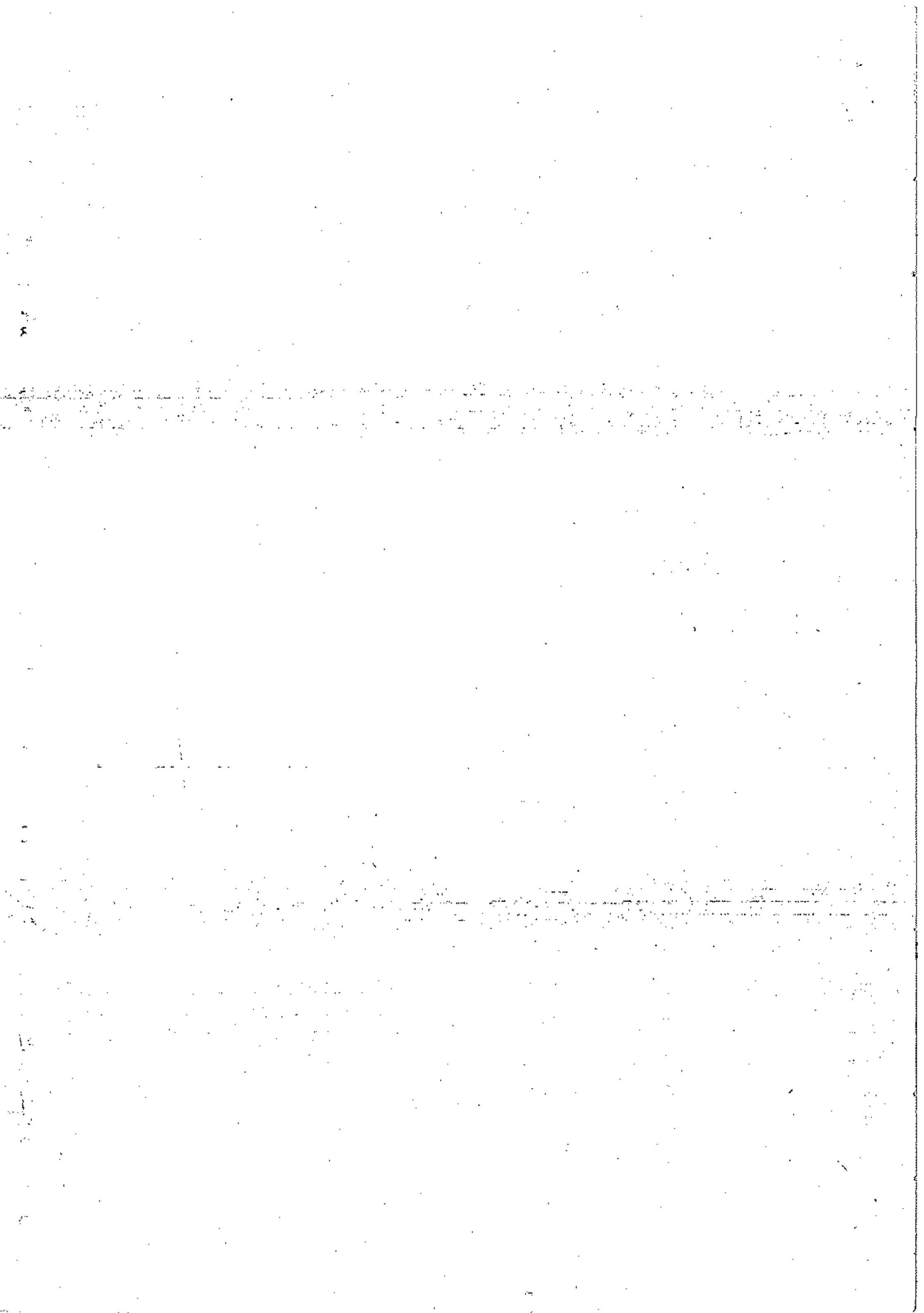
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712؛ فاكس : 769944 - 9712

المحتويات



مقدمــة

احتلت الموارد المائية صدارة اهتمامات دول العالم فيما يتعلق ببعد تنمية مواردها المائية ورفع كفاءة استغلالها، والمحافظة عليها من الهدر والضياع؛ لمواجهة الطلب المتزايد عليها في الاستخدامات الزراعية والصناعية والحياتية المختلفة ومتطلبات التنمية.

وتشكل الطبيعة الجغرافية والجيولوجية في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي مورداً مهماً للمياه السطحية والجوفية. ولكن الإهمال، وسوء التصرف، وغياب التنسيق في البرامج والمشاريع المائية التي تقوم بها دول المنطقة، وقيام تركيا بتنفيذ مشاريعها المائية على نهر الفرات؛ في ظل غياب اتفاق دولي لتقسيم المياه بينها وبين سوريا والعراق؛ وتطلع إسرائيل للاستيلاء على موارد مائية إضافية مع استمرارها في النهب المنظم لمياه الضفة الغربية والجولان ونهر الأردن وجنوب لبنان؛ لضمان حصولها على كميات المياه التي تحتاجها في الوقت الراهن ومستقبلاً؛ لصون أمنها وتدعيم سياستها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة، بالإضافة إلى التعاون التركي - الإسرائيلي؛ بهدف الاستحواذ على الموارد المائية العربية، وما انبثق من هذا التعاون من مشاريع مائية تركية - حالية ومستقبلية - تدعمها إسرائيل، كل ذلك جعل المنطقة مرشحة للدخول في أزمات وحروب بسبب الاختلاف، أو عدم الاتفاق على التصرف المشترك بخصوص المياه.

وترتكز فرضية البحث التي نجتهد في إثباتها على منطلقين أساسيين:

الأول : أن السياق الحالي للعلاقات المائية بين الدول المشتركة في حوضي دجلة والفرات، باعتبارهما نهرين دوليين، لا يعكس واقعاً منطقياً وطبيعياً في علاقات الجوار بين تركيا والدولتين العربيتين المجاورتين لها.

الثاني : أن دخول إسرائيل بوصفها عنصراً جديداً في المشروعات المائية التركية، يضيّق العديد من مجالات العمل المشترك على المستوى الإقليمي في المستقبل؛ وبالتالي يعرّض المنطقة لأزمات جديدة نتيجة الصراع على المياه.

يتناول هذا البحث مقدمات أزمة المياه، وعواملها، وآثارها المحتملة، وأهم المشاريع المائية التركية الاستراتيجية التي هي قيد التنفيذ، والمقترحة للتنفيذ، مع التركيز على موضوع تفاعل الأهداف المائية التركية ـ الإسرائيلية؛ نتيجة التطورات الإيجابية المهمة التي تشهدها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على كل المستويات في المرحلة الراهنة. ويهدف إلى تبيان أهم الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تعترض المشروعات المائية التركية، وإبراز موقف جامعة الدول العربية من تلك المشاريع، مع خاتمة تتضمن ما توصل إليه البحث من استنتاجات ومقترحات.

أولاً : مشكلة المياه في المنطقة العربية

العوامل والآثار المحتملة

برزت قضية المياه ببعدها الاستراتيجي منذ أواخر الثمانينيات كإحدى مفردات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإحدى مفردات الأزمات العربية مع دول الجوار الجغرافي، ولا سيما تركيا. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع عدد سكان المنطقة[1]، والقفزة التنموية التي شهدتها على الصعيدين الزراعي والصناعي.

وقد صدرت منذ تلك الفترة دراسات أجرتها مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية، تحدثت عن المياه في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، مؤكدة أهميتها القصوى في الحياة الاقتصادية والسياسية لدول المنطقة، متوقعة حدوث أزمات وحروب، ومشيرة إلى المواقع والمشاريع قيد التنفيذ، المرشحة لإحداث التوتر والنزاع. وكذلك أشارت تلك الدراسات إلى المشاريع المتوقعة والمقترحة كحلول للأزمات والمشكلات، أو لاستباق حدوثها. ففي تقرير لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ورد ما يلي :

> على الرغم من التقنية الحديثة والإنجازات الهندسية الكبرى إلا أن المياه في معظم أرجاء العالم ستبقى مسألة يلفها الغموض، وإن التوقعات المستقبلية لهذه المشكلة في كل من مصر والسودان والأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا والعراق تدعو للقلق بشكل خاص. وإذا ما استمرت أنماط الاستهلاك على حالها، فإن حدوث شح في المياه مصحوب بتزايد رداءة النوعية، سيؤدي إلى التنافس وحدوث صراعات في المنطقة[2].

وفي هذا السياق يبدأ التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية تحت عنوان : «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية حول موارد المياه في الشرق الأوسط» من افتراض تعرض المنطقة إلى اضطرابات لا مثيل لها من قبل؛ نتيجة الصراع على المياه[3].

وهذه التحذيرات الصادرة عن مراكز أمريكية بشأن حدوث صراعات وحروب مياه محتملة في الشرق الأوسط حتى قبل مؤتمر مدريد 1991 ، تستهدف إشراك إسرائيل في شبكة التفاعلات الإقليمية بذريعة مواجهة مشكلة نقص المياه في المنطقة ، على الرغم من أن نهب إسرائيل للمياه العربية يشكل أحد العوامل الأساسية لهذه المشكلة .

وفي مؤتمر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) الذي عقد في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 ، تنبأ المحللون بأن المنطقة ستواجه في نهاية القرن العشرين نقصاً سنوياً حاداً مقداره (100) مائة مليار متر مكعب من المياه . ودفعت أزمة المياه المرتقبة دول الخليج العربي إلى تنظيم مؤتمرها الأول عن المياه في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 ، وحضره نحو خمسمئة خبير في مجال المياه ، لإيجاد أفضل السبل لترشيد استهلاكها ، ورفع إنتاجية منشآت تحليتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[4].

كما حذر التقرير الذي صدر مؤخراً عن البنك الدولي تحت عنوان : «من الندرة إلى الأمن ، درء الأزمة المائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ، من أن شدة النقص في المياه قد تؤدي إلى ظهور حلقة مغلقة من

الركود في النمو الاقتصادي وتقلص الاستثمارات. كما دعا إلى عقد مؤتمر إقليمي لمعالجة أزمة المياه عام 1997[5].

وقد حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد في خطابه الذي ألقاه في مجلس الجامعة (الدورة 105 التي انعقدت في القاهرة في 14 آذار/ مارس 1996)، قائلاً:

> إننا مقبلون على أزمة في موارد المياه، ونسعى لئلا تتحول أحواض المياه الدولية إلى بؤر للتوتر السياسي وإفساد العلاقات بين الشعوب[6].

وجاءت أولى بوادر هذه الأزمة عندما قامت تركيا في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير 1990، بتحويل مجرى نهر الفرات لمدة شهر واحد لملء خزان سد أتاتورك، الأمر الذي أدى إلى انحباس المياه المتدفقة من هذا الشريان الحيوي عن سوريا والعراق، وحجبها عن السكان والمزارعين في البلدين. ولم تنفع الطمأنة التركية للعرب عندما قامت بإرسال وفد عرّج على العديد من الأقطار العربية؛ بغية توضيح أهداف تركيا من هذه العملية؛ والتأكيد على كونها لن تحرم جيرانها أبداً من المياه، إذ هددت تلك العملية بجعل الأراضي السورية والعراقية المعتمدة في ريها على مياه نهر الفرات عرضة للجفاف، وندرة المحاصيل الزراعية.

وبذلك أدت هذه الحادثة التي تكررت عام 1991 وما بعده إلى خلق عامل توتر جديد يضاف إلى مشكلات المنطقة، قد يعرضها في المستقبل المنظور إلى تناقص الثروة المائية في حال بقاء هذه المشكلة دون حل.

وقد حاولت وزارة الخارجية التركية أن تتعامل على نحو دبلوماسي مع العراق وسوريا؛ بشأن مشكلة المياه؛ من حيث المناداة بالفصل بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الاقتصادية، وعدم ربط هذه المشكلة بقضايا سياسية؛ كالاتهام التركي لسوريا بدعمها لحزب العمال الكردستاني (PKK) المحظور. بيد أن ذلك لا ينفي خروج بعض وزراء الخارجية الأتراك في الفترة الأخيرة عن هذا النهج، ومثال ذلك تهديد (دنيز بايكال) لسوريا في 28 كانون الثاني/ يناير 1995، بضرورة التوقف عن دعم نشاطات هذا الحزب وإيواء زعيمه في أراضيها؛ لأن تركيا لا يمكنها تجاهل أو نسيان الدماء المسفوحة بسبب الإرهاب[7].

وتستند مواقف الساسة الأتراك إزاء هذه القضية، سواء في عهد الرئيس السابق (تورجوت أوزال) أو في عهد الرئيس الحالي (سليمان ديميريل) إلى ثلاثة مقومات:

المقوم الأول: تهديد تركيا لسوريا بشكل مباشر أو غير مباشر بإمكانية استخدام "سلاح المياه" ضدها ما لم تتوقف الأخيرة عن دعمها لحزب العمال الكردستاني (PKK). ففي 3 أيلول/ سبتمبر 1989 صرّح (تورجوت أوزال) بأنه:

> من مصلحة الدول المجاورة أن تحافظ على علاقات جيدة مع تركيا، ولكنها ستعرِّض مصالحها للخطر إذا استمرت في دعم الأنشطة الانفصالية لحزب العمال الكردستاني المحظور. ولن تتردد تركيا حينئذ بالدخول في الصراع المسلح الذي سينشب في المنطقة"[8].

وفي 20 نيسان/ أبريل 1996، و7 آيار/ مايو 1996، وجّه (مسعود يلماظ) رئيس الوزراء التركي، تحذيرين شديدين إلى سوريا للسبب نفسه، رافضاً "ادعاءاتها" بعدم حصولها على مياه كافية من الفرات بسبب السدود التركية على النهر[9].

المقوم الثاني: ويتعلق بفصل تركيا بين مشروع الـ «جاب» ومشكلة نهر الفرات، باعتباره ونهر دجلة من "المياه العابرة للحدود" حتى نقطة مغادرتهما تركيا، مما يعطي للأخيرة "حقوقاً سيادية غير قابلة للتفاوض". فرئيس الجمهورية التركية (سليمان ديميريل) يقول:

> إن لتركيا حق السيادة على مواردها المائية.. ويجب أن يدرك الجميع أن نهري دجلة والفرات ليسا من الأنهار الدولية، وإنما هما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي[10].

كما تحاول تركيا التهوين من الأضرار التي يمكن أن يُلحقها مشروع الـ «جاب» في كل من سوريا والعراق، بل تدّعي إمكانية استفادتهما المشتركة من هذا المشروع. وفي هذا الصدد قال الرئيس التركي السابق (تورجوت أوزال):

> لا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد أتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق؛ لأنه، على عكس ذلك، سيكون مصدر رخاء وازدهار لكلا البلدين. وتركيا لا ترغب بالدخول في أي نزاعات مع جيرانها، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية... ولماذا لا يتم التعامل مع سد أتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضانات؟[11].

المقوم الثالث : ويتمثل في قيام تركيا بإثارة موضوع مياه نهر العاصي - الذي ينبع من لبنان، ويمر بسوريا، ثم يصب في البحر المتوسط عند منطقة لواء الإسكندرونة، التي ضمتها تركيا إليها بموجب معاهدة أبرمتها مع فرنسا عام 1939 - وذلك بهدف زيادة حصتها من مياهه، وربطها بين أي تسوية شاملة ونهائية لمشكلة الفرات؛ وبين تسوية مشكلة نهر العاصي. إلا أن سوريا ترفض هذا الربط لما يعنيه من اعترافها بشرعية ضم تركيا للواء الإسكندرونة. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تحتاج لمياه نهر العاصي لري منطقة تقدر مساحتها بحوالي 250 ألف هكتار، أي ما يزيد على ثلث إجمالي المساحات التي تروى في سوريا. يضاف إليها 11٪ من المساحات الجاري التخطيط لريها من مياه نهر العاصي [12]. وهكذا تشكل مسألة أمن الحدود والاتهامات التركية لسوريا بدعم الأنشطة الانفصالية الكردية في تركيا، ومسألة مياه الفرات، أهم بنود اجتماعات مسؤولي البلدين منذ عام 1983[13].

وتبدو الآثار السلبية في هذه القضية الحيوية واضحة المعالم من خلال استنزاف موارد المياه العربية، ومحاولة التحكم في مسارها من قبل أطراف إقليمية مدعومة بغطاء دولي، تتصدرها تركيا وإسرائيل.

ولقد كانت المياه السبب الرئيسي في حرب حزيران/ يونيو عام 1967 بين العرب وإسرائيل، والحروب التي تلتها في الأعوام اللاحقة[14]. إذ كانت مسألة المياه واحدة من بين دعاوى إسرائيل الرئيسية، التي تذرعت بها للقيام بالعدوان على الأقطار العربية المجاورة، وتنفيذ مشروعاتها المائية التي أعلن عنها عام 1953؛ وذلك باستخدام كافة الموارد المائية لنهر الأردن

ومياه الجولان، والمياه الجوفية في سيناء. كما حالت دون استفادة سوريا ولبنان من مياه نهري الحاصباني وبانياس في ري أراضي البلدين[15].

وللتعرف على حجم المشكلة وأبعادها، لا بد من التطرق بشكل مركّز إلى مشروعين من أهم المشاريع المائية التركية التي تقف وراءها إسرائيل، هما: "مشروع جنوب شرق الأناضول"، و"مشروع أنابيب السلام".

1 - مشروع جنوب شرق الأناضول

شهدت منطقة جنوب شرق تركيا في السنوات الأخيرة تحقيق جملة مشروعات مائية كبيرة متعددة الأغراض والنتائج، شملت سلسلة من سدود المياه، والخزانات، وأنفاق الري، ونظم الأقنية، ومحطات كهرومائية يطلق عليها بالتركية اختصاراً مصطلح "جاب GAP" Günegdogu Anadoly Progesi، لاستغلال نهري الفرات ودجلة[16].

يقع هذا المشروع في الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية لحدودها مع سوريا والعراق، ليغطي كل مقاطعات مدينتي (أورفة وماردين) إلى جانب أقسام مهمة من مقاطعات (غازي عنتاب وآدي يامان وشانلي أورفا وسيرت) مساحتها (9.5٪) من إجمالي مساحة تركيا. ويخضع لخطة طويلة الأمد لتغيير معالم المنطقة، ضمن سلسلة حلقات منظمة يجري ربط بعضها ببعض. ويتكون من 13 مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء، عن طريق إنشاء 22 سداً على النهرين، منها 18 سداً على الفرات و 4 سدود على دجلة، وإقامة 17 محطة للطاقة الكهرومائية على النهرين، ومشروعات أخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات

والاتصالات وغيرها. وتقدر كلفة المشروع بـ 20 مليار دولار، ويتوقع الانتهاء من تنفيذه عام 2001.

ومن المزايا العديدة التي سيحققها هذا المشروع لتركيا، توفير المياه اللازمة لري 1.8 مليون هكتار، بما يعادل 20٪ من مساحة الأراضي الزراعية التركية الحالية، وإنتاج نحو 27,738 مليار كيلووات/ ساعة من الكهرباء سنوياً، بما يتجاوز الإنتاج التركي الحالي من الطاقة الكهربائية، وتوفير 1.6 مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية.

وفي تقييمه لهذا المشروع الكبير، صرّح (تورجوت أوزال) رئيس الجمهورية التركية السابق، بأن هذا المشروع :

> يُظهر مدى قدرة تركيا التي تقطع أشواطاً مهمة في طريقها إلى خلق دولة قوية ومتطورة، وبانتهاء هذا المشروع ستصبح تركيا من الأرجاء العامرة في العالم[17].

إن هذا المشروع - الذي صممته تركيا وباشرت في تنفيذه دون استشارات شاملة مع سوريا والعراق[18]، وتهدف من خلاله بأن تكون قوة اقتصادية كبرى في المنطقة، سيكون على حساب حقوق سوريا والعراق في مياه الفرات. ومن الممكن أن يؤدي بعد الانتهاء منه إلى حدوث كارثة مائية في سوريا، وإلى نشوب أكثر من كارثة مائية في العراق، إذ سينخفض نصيب الأولى من المياه بنسبة 40 ٪، والثانية بنسبة 80 ٪[19]. وهذا يتعارض مع القانون الدولي الذي لا يبيح لتركيا السيطرة على مياه نهري

دجلة والفرات لأغراض سياسية واقتصادية. فالقوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص، بدءاً من معاهدة مدريد عام 1911، وقواعد هلسنكي عام 1966، ومعاهدات فرنسا وسالزبورج، وقرارات هيئة القانونيين الدوليين، وجمعية القانون الدولي الأمريكية، تنص صراحة على ضرورة التزام دول المنبع العليا بألا تغيِّر في مجاري الأنهار الدولية، وأن تمتنع عن قطعها ولو مؤقتاً، وألا تحد من جريانها إلا بالاتفاق المسبق مع جميع الدول المشتركة في أحواض تلك الأنهار، على أن يكون التشاور والاتفاق قبل التنفيذ بفترة لا تقل عن ستة أشهر، وذلك كي يتسنى للدول الأخرى في أسفل النهر الاحتراز واتخاذ الخطوات الاحتياطية اللازمة في هذا الشأن، تلافياً لوقوع أضرار قد تشكل عثرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان، وتقليلاً من الأخطار البيئية والمناخية، وحفاظاً على الأحياء الموجودة في الأنهار[20].

ولا تنحصر المشكلة في حجب مياه الفرات - الذي يعد بحد ذاته مشكلة كبرى - فحسب، بل يترافق ذلك مع مشكلة أخرى لا تقل أهمية، وهي نوعية المياه التي ستتدفق لاحقاً من نهر الفرات، ولا سيما بعد قرار تركيا استعمال قسم من هذه المياه في المعامل الصناعية، وإطلاق المياه بعد استعمالها، الأمر الذي سيعرض الأراضي الزراعية التي تروى بواسطة هذه المياه إلى أضرار متعددة، ومنها زيادة ملوحة الأراضي وتلوثها، بحيث يتطلب الأمر لاحقاً استخدام وسائل جديدة في الري، وإلا أصبحت هذه الأراضي غير صالحة للزراعة مستقبلاً.

وعلى الرغم من التأثير الذي سيلحقه هذا المشروع بمعدلات تصريف نهري دجلة والفرات في سوريا والعراق، وما يترتب على ذلك من قلق

مباشر في هذين البلدين، فإن تركيا ما برحت ترفض المقترحات بخصوص إجراء مفاوضات رفيعة المستوى حول تخصيصات المياه واستعمالاتها. وبدلاً من ذلك وافقت تركيا فقط على تأسيس لجنة لتبادل الآراء الفنية، وهي لجنة ذات مستوى متواضع لم تحضر اجتماعاتها منذ أكثر من 10 سنوات[21].

2 - مشروع أنابيب السلام

قام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لجامعة جورج تاون الأمريكية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، بعقد مؤتمر حول المياه في الشرق الأوسط حضرته وفود عربية وإسرائيلية ومسؤولون أمريكيون من وزارتي الخارجية والدفاع. وكان من أهم نتائج هذا المؤتمر، القيام بدراسة مشروع أعلنه (جيم دوغما) مستشار رئيس الوزراء التركي السابق للشؤون الخارجية، في 25 حزيران/ يونيو 1987 باسم «مشروع خط أنابيب السلام». ويقضي المشروع بتسخير الفائض عن الاحتياج من مياه نهري (سيحون) و(جيحون) التركيين لاستفادة أقطار المشرق العربي، ولا سيما أقطار الخليج العربي.

ويتألف المشروع من خطين، الخط الأول: تركيا - حلب 300 ألف م^3 - حماة 100 ألف م^3 - حمص 100 ألف م^3 - المدينة المنورة 300 ألف م^3 - ينبع 100ألف م^3 - مكة 500 ألف م^3 - جدة 500 ألف م^3 [22]. ويبلغ إجمالي طول الخط نحو 2,650 كيلومتر، يتدفق عبره نحو 3,500,000 م^3 من المياه يومياً[23].

أما الخط الثاني فيتألف من : تركيا – الكويت 600 ألف م^{3} - الجبيل 200 ألف م^{3} - المنامة 200 ألف م^{3} - الدوحة 100 ألف م^{3} - أبوظبي 282 ألف م^{3} - دبي 160 ألف م^{3} - عجمان 120 ألف م^{3} - رأس الخيمة 40 ألف م^{3} - مسقط 200 ألف م^{3} [24]. ويبلغ طول الخط الإجمالي نحو 2,900 كيلومتر، ويتدفق عبره نحو 2,500,000 م^{3} من المياه يومياً [25]. أما كلفة المشروع الإجمالية فتبلغ نحو 21 مليار دولار [26].

وقد بين (جيم دوغا) أن (تورجوت أوزال) أطلق على هذا المشروع اسم «خط أنابيب السلام»، إيماناً منه بأن ذلك سوف يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية، ويخفف من حدة التوتر بالعمل على الاستفادة، وبصورة مشتركة، من مختلف مصادر المياه في الشرق الأوسط [27].

وأدلى أوزال من جانبه بعدة أحاديث وتصريحات للترويج لهذا المشروع، قائلاً إن هناك عاملاً مهماً في الشرق الأوسط، وهو كمية المياه المحدودة في هذه المنطقة، وإن معظم منابعها تقع في الأراضي التركية. وأضاف أوزال أن تركيا تسعى إلى حل قضية المياه بالاتفاق مع جيرانها. وحذر من أن كمية المياه ستكفي المنطقة لمدة 15 - 20 سنة، تسود خلالها مرحلة السلام. غير أن الحرب ستندلع بعد هذه الفترة في منطقة الشرق الأوسط من جراء النزاع على المياه [28]. وختم حديثه بالقول إن أهم قضية في المستقبل هي مشكلة المياه [29].

ورغم أن الأتراك يقدمون مشروعهم هذا بصيغة ترتكز على الاعتماد المتبادل الإيجابي المصلحي التعاوني فيما بين دول المنطقة – إذ سيكون لكل

الدول التي يمر بها خطا أنابيب مشروع السلام الحق المزدوج في شراء مياه الشرب منها، وفي تقاضي رسوم مالية على مرور الأنابيب عبر أراضيها. إلا أن الشكوك التاريخية والحساسيات السياسية العربية من احتمالات عودة الهيمنة التركية، أو عودة النزعة الإمبراطورية العثمانية لتهيمن على العقل السياسي التركي العام، تلقي بظلال كثيفة على هذا المشروع المائي التركي الطموح[30].

ثانياً: تفاعل الأهداف المائية التركية ـ الإسرائيلية

لم يؤد انهيار القطبية الثنائية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية الأحادية إلى انكماش الدور التركي في وظيفته الأطلسية. فبعد أن كان برنامج المساعدات[31] الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لتركيا يعمل على تضخيم دور تركيا في حلف شمال الأطلسي[32]؛ لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق، انتقلت الوظيفة التركية في الحلف، سياسياً وجغرافياً وعسكرياً، لتكون بحجم أكبر من السابق تعتمل في داخله هوامش إقليمية مرتبطة بما تراه تركيا من مصالحها القومية، وبما يحقق للترتيب الدولي الجديد وضعاً أكثر تداخلاً بعد مرحلة انتهاء ثنائية الاستقطاب.

أصبحت حدود المصالح القومية التركية تشهد انفتاحاً واسعاً؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، ولا سيما في الدول العربية المجاورة لتركيا، وفقاً لمخرجات التغيرات الدولية وانعكاساتها الإقليمية، دون تجاهل حقيقة أن الغرب - وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - لا يعترض على ذلك، طالما بقيت تركيا ضمن الأطر

السياسية والاستراتيجية التي تضعها هذه القوى لهذا الجزء من العالم، وما دام لا يتعارض ذلك مع تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية ونموها من ناحية، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. فالعلاقات التركية - الإسرائيلية تؤمّن لإسرائيل منفذاً "إسلامياً"، لا يتوافر لها في المنطقة[33].

وقد أفرزت هذه المتغيرات ما يمكن أن يطلق عليه "إرهاصات" لتأسيس نظام شرق أوسطي طويل الأمد وعلى مراحل، يقوم على أرضية فكرية وسياسية واقتصادية جديدة، ويهدف إلى إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس أن تكون فيه إسرائيل الدولة المتصدرة في المنطقة، اقتصادياً ومالياً وتقنياً، لتسهيل قيام إسرائيل الكبرى. ويسمح هذا النظام الشرق أوسطي بانضواء أطراف إقليمية غير عربية تأتي تركيا في مقدمتها، بعد انتهاء أهم القيود المفروضة على السياسة التركية من قبل الدول العربية، كما يسمح بتقبل هذه الأقطار لعلاقات تركيا المتميزة مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، يتيح هذا النظام فرصة نادرة لإعادة إحياء الطموحات التركية في أن تلعب دوراً بارزاً في دائرة الجوار العربي، كدولة شرق أوسطية ترغب في فرض نفسها مركزاً مهماً من مراكز الاستقطاب الإقليمي، وتكون الجسر المكرّس للعبور بين الشرق والغرب والجنوب.

وقد أعطت حرب الخليج الثانية عام 1991 زخماً جديداً لسياسة تركيا تجاه الدول العربية والشرق أوسطية الأخرى، ونالت اعتراف الغرب على أنها القوة الاستراتيجية التي تنفذ وظيفة مهمة في المنطقة العربية من حيث

المفهوم العسكري والجيوبوليتيكي، بحكم دورها الإقليمي الجديد، مستغلة موقعها الجغرافي الفريد الذي تفوقت فيه على إسرائيل، التي فقدت جزءاً من أهميتها الجيوبوليتيكية خلال تلك الحرب. وتحركت تركيا على ثلاثة محاور هي : الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصادي، والمياه، لتوسيع نطاق علاقاتها مع الأقطار العربية وإسرائيل. وبلغت علاقاتها مع الأخيرة درجة عالية مع نهاية عام 1993 ، عندما حل (حكمت تشتين) وزير الخارجية التركي، ضيفاً على الحكومة الإسرائيلية، وتمخضت زيارته عن توقيع "اتفاقية تعاون استراتيجي" بين البلدين، تضمنت التعاون في المسائل الدولية والإقليمية من أجل النهوض بعملية السلام، والتعاون في قضايا التكنولوجيا العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين[34] . وفي هذا السياق تم تبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين، إذ قام كل من الرئيس الإسرائيلي (عزرا وايزمان) ورئيس الوزراء (شيمون بيريز) بزيارة إلى تركيا مطلع عام 1994 ، أعقبتها زيارة رئيسة الوزراء التركية السابقة (تانسو تشيلر) إلى إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994[35] . ثم بلغت العلاقات ذروتها بين الطرفين، وأسفرت عن توقيع صيغة تحالف عسكري في 23 شباط/ فبراير 1996[36] ، جرى تدعيمها باتفاقيتين لاحقتين في آب/ أغسطس 1996 وكانون الأول/ ديسمبر 1996[37] .

وبهذا يكون التوازن الحصيف الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب وإسرائيل قد مالت كفته الآن لصالح إسرائيل، من خلال اتباع تركيا سياسة دفاعية وأمنية وثيقة التنسيق مع الدولة اليهودية[38] . ويعبر هذا الأمر عن أسلوب جديد للسياسة التركية في التعامل مع سوريا والعراق بخصوص مشكلة الفرات، باتجاه إقحام إسرائيل في شبكة علاقاتها مع البلدين

العربيين، ولا سيما سوريا، عن طريق توظيف هذا التعاون كوسيلة للضغط على سوريا حتى لا تستشعر مستقبلاً (في حالة تسوية مشكلة الجولان، وسحب قواتها من جنوب لبنان) بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا، سواء بشأن نهر الفرات أو لواء الإسكندرونة. كما أن هذا التعاون يخدم المصالح الإسرائيلية والأمريكية في الضغط على سوريا كي تبدي مرونة أكبر في مفاوضات السلام.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي ترك الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأساسية المؤثرة في المنطقة، يوفر ضمانة أكيدة لتوثيق العلاقات بين تركيا وإسرائيل. كما أن خيار مشاركة تركيا في المنظمات الأوربية في المستقبل المنظور، واعتمادها على الدعم المالي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل من الصعب على تركيا قطع علاقاتها مع إسرائيل. أضف إلى ذلك أن الوفرة في أسعار النفط المخفضة خلال السنوات الأخيرة في السوق العالمية، جعلت من غير المعقول أن تقوم تركيا بتغيير توجهات سياستها الخارجية لصالح الأقطار العربية. كما أن الدعم العلمي والتقني، والحجم المتنامي للتجارة، والاتفاقات الأمنية والعسكرية، بين تركيا وإسرائيل، جعل من غير المرجح أن تصاب العلاقات بينهما بتوتر أو انقطاع. وأخيراً، إذا ما استمر الحوار العربي-الإسرائيلي، فإن تركيا سوف تستفيد من قدرتها على الاضطلاع بدور الوسيط، انطلاقاً من علاقاتها الودية مع إسرائيل[39].

إن الاتصالات الجارية بين تركيا والغرب، ومع بعض الأطراف العربية وإسرائيل لتسهيل مهمة تركيا المنتظرة، والدور الذي تقوم به هذه الأخيرة

في مسار التسوية الحالية للصراع العربي - الإسرائيلي منذ نهاية عام 1991، عبر مشاركتها الفعلية في المفاوضات متعددة الأطراف[40] – التي تغطي قضايا المياه، والبيئة، والحد من التسلح، والأمن الإقليمي، واللاجئين، والتنمية الاقتصادية – كل ذلك يهدف إلى تطوير مخططات "النشاطات التعاونية الإقليمية"[41].

وترتكز العلاقات التركية - الإسرائيلية الحالية على رغبة مشتركة في إبقاء المشرق العربي منطقة محصورة بين القوتين التركية والإسرائيلية، ومنح إسرائيل هوية شرق أوسطية تساعدها على بناء علاقات اقتصادية لتصريف بضائعها في الأسواق المجاورة لها، وفتح ثغرة في جدار المقاطعة العربية لإسرائيل، التي بدورها لا تريد اندماجاً اقتصادياً حقيقياً، وإنما بناء نظام اقتصادي غير متكافئ في المنطقة، بالإضافة إلى تركيزها على تأسيس تجمُّع شرق أوسطي يتمحور حول المياه.

وعلى أساس هذا التطور المهم الذي تشهده العلاقات التركية - الإسرائيلية، تبرز قضية التعاون المائي التركي - الإسرائيلي كأحد الأوجه الأساسية في هذه العلاقات، بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية؛ الأمر الذي يعطي قضية المياه في العالم العربي ودول الجوار الجغرافي بعداً استراتيجياً لم تبلغه في أي وقت مضى. ويتيح هذا البعد لتركيا أن تتبوأ موقعها في عملية صنع قرارات المنطقة، ولا سيما أنها تملك أوراقها كاملة. هذا وتتحدَّد خطوط العلاقات المستقبلية بين تركيا والدول العربية، وبين تركيا وإسرائيل، وكذلك دور تركيا في المنطقة تحديداً والعالم بصفة عامة تبعاً لمشروع الـ "جاب GAP" الذي يقضي بإقامة 22 سداً و17 محطة كهرومائية في

مطلع القرن القادم بكلفة 20 مليار دولار، ومشروع أنابيب السلام الذي يقضي ببيع إسرائيل وعدد من الأقطار العربية امتداداً حتى بلدان الخليج العربي، مياهاً تركية بكلفة 21 مليار دولار[42].

إن قضية المياه وتأمين مصادر إضافية جديدة لها، هي من أهم القضايا وأكثرها حيوية في إسرائيل؛ نظراً لما للمياه من أهمية استراتيجية لقيام الحياة واستمراريتها. فقد وضعت الحركة الصهيونية ذلك في اعتبارها عندما صاغت أهدافها، وخططت للاستحواذ على فلسطين وإقامة دولتها (إسرائيل) عليها، بأن رسمت حدودها من الماء إلى الماء، فكان الحلم الإسرائيلي بدولة تمتد من الفرات إلى النيل.

ولقد ادعت شركة (براون آند رووت) الأمريكية، التي أعدت الدراسة الأولية لمشروع أنابيب السلام، أنها لم تجر اتصالات مع إسرائيل قبل إعداد تقريرها، وأن اتصالاتها اقتصرت على الدول التي حددتها السلطات التركية فقط. إلا أن إسرائيل، ومن خلال علاقاتها الوطيدة مع تركيا ونفوذها، تعمل على أن يحقق لها هذا المشروع جل أهدافها التوسعية، ويؤمن لها إمدادات ضرورية من المياه وبأسعار رخيصة*؛ إذ لم تعد الموارد المائية المتاحة لها في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان وهضبة الجولان ونهر الأردن والضفة الغربية كافية لتلبية احتياجاتها المستقبلية في تغذية المستوطنات الجديدة والمشاريع الزراعية والصناعية المرافقة[43].

* في المشروع الأصلي لأنابيب السلام (Peace Pipes) هناك نقطة مرور في الأنبوب الغربي عبر الضفة الغربية (التي تحتلها إسرائيل). والهدف مزدوج : قبول الدول العربية لمشروع أنابيب السلام وتمويله، وقبول إسرائيل، المستفيد الأكبر من المشروع. المحرر.

ومما يؤكد الدور الإسرائيلي في هذا المشروع، الاجتماع الذي عقد أواخر عام 1989، حيث أطلع (مسعود يلماظ) وزير الخارجية التركي آنذاك (شيمون بيريز) وزير خارجية إسرائيل، على النواحي التقنية للمشروع[44]. كما صرح (صفا جيراي) وزير خارجية تركيا السابق، بعد خطاب (تورجوت أوزال) الرئيس التركي السابق، أمام مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في 14 آب / أغسطس 1991، تعقيباً على مشروع أنابيب السلام قائلاً:

> إن إسرائيل ستستفيد أيضاً من المشروع، ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام[45].

لقد أقحمت إسرائيل نفسها وكأنها دولة معترف بها بين دول المنطقة، وأعلنت أن موضوع المياه يعنيها وأنها ستعالجه مع دول المنطقة المعنية، إضافة إلى مسائل أخرى كانت قد حددتها لتعالجها في مؤتمر السلام[46]، إذ إن التفاهم على تقاسم الثروة المائية في المنطقة، يعد من أولويات التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي. وكان هذا أحد المواضيع الخمسة التي أدرجت في جدول أعمال مؤتمر موسكو الذي عقد في كانون الثاني / يناير 1992. وعندما تطرح قضية المياه، تبرز تركيا كطرف أساسي مباشر؛ نظراً لأن نهري دجلة والفرات ينبعان من أراضيها. ولذلك طرح اختيارها لتكون المكان الذي تعقد فيه المفاوضات العربية - الإسرائيلية حول المياه[47]، كجزء من تسوية شاملة في المنطقة، وستكون طرفاً في أي تسوية تتحقق حول قضية المياه[48].

ويمكن الجزم سلفاً بأن توزيع المياه بين دول منطقة الشرق الأوسط، سيأخذ في الاعتبار حصة إسرائيل كأي دولة من دول المنطقة بحكم الحقائق التي يفرضها الأمر الواقع. فإسرائيل لن توقع على أي اتفاق حول القضية الحيوية؛ وهي الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، إلا ضمن اتفاق كلي يشمل جميع القضايا التي تريد مقايضتها، سواء على صعيد المياه أو الطاقة أو الاقتصاد[49]. فحين انعقد مؤتمر مدريد أواخر تشرين الأول / أكتوبر 1991، أرسل (هليل شوفال) خبير قضايا المياه في الجامعة العبرية بالقدس، مذكرة في هذا الشأن إلى الوفد الإسرائيلي المشارك في المؤتمر، تُصور وجهة نظر إسرائيلية لجدول المفاوضات، راسماً خارطة تُظهر إمكانية ضخ المياه في أنابيب من نهر الليطاني إلى الجليل في شمال فلسطين المحتلة، ومن تركيا عبر إسرائيل إلى الضفة الغربية والأردن، ومن النيل إلى غزة وشمالي النقب. وطبقاً لحسابات (شوفال) فإنه خلال السنوات الخمسين القادمة سيكون حصول إسرائيل على المياه من الأراضي المجاورة أرخص من تحلية مياه البحر، ولن يكون بإمكان إسرائيل الحصول على هذه المياه إلا من خلال اتفاقيات السلام[50]. ولقد عبر (شيمون بيريز) عن ذلك حين قال: "لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي"[51]. ويذهب (مائير بن مائير) مفوض المياه السابق في إسرائيل، إلى أنه في حال إخفاق المفاوضات، فإن الحرب ستكون حتمية. كذلك نقل عن (زفي أوزتنبرج) رئيس هيئة مياه بحيرة طبريا، أنه قال:

> إذا ازداد نقص المياه في إسرائيل، ولم نستطع التوصل إلى حل المشكلات بالطرق السلمية، فلا بد من حلها بواسطة الحرب، وهل هناك خيار آخر؟، الماء كالدم لا يمكن العيش دونه[52].

ورغم التأكيد المتكرر لتركيا بأن مشروعاتها المائية لا تستهدف الإضرار بمصالح جيرانها العرب؛ وأن هذه المشاريع ذات أبعاد تنموية بحتة، إلا أنها في حقيقتها تشكل جزءاً من تصور سياسي غربي بشكل عام، وأمريكي بشكل خاص، له علاقة مباشرة بتحويل إسرائيل إلى دولة متصدرة في المنطقة[53]، من خلال مشروعات مائية تضمن لها وفرة في المياه تسد بها حاجاتها المتزايدة، ولا سيما بعد توافد مهاجرين يهود جدد إليها، وما يتطلبه ذلك من توسع في زيادة الرقعة الزراعية في الأراضي العربية المحتلة.

وتحذر بعض الأوساط التركية من أن تكوين جبهة عربية ضد تركيا بسبب المياه (التي تعد سبباً غير حقيقي حسب رأيها)، يمكن أن يؤدي إلى تقارب تركي - إسرائيلي أكبر، الأمر الذي سيعمق المشكلات في المنطقة بشكل متزايد[54].

وواقع الأمر يشير إلى أن التأثير الإسرائيلي في المشاريع المائية التركية أضحى واضح المعالم منذ سنوات عدة، أي منذ أن أقحمت إسرائيل نفسها في مشروع الـ «جاب» التركي. فقد صرح مصدر إسرائيلي قائلاً :

> تنظر إسرائيل إلى مشروع الـ «جاب» باهتمام متزايد، وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا الإسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع[55].

ويبدو أن الرغبات المتبادلة بين تركيا وإسرائيل في هذا المجال قد بدىء بتطبيقها فعلاً؛ إذ قام وفد زراعي ضم فنيين وزراعيين أتراكاً من منطقة أضنة

بزيارة إسرائيل ثلاث مرات متتالية عام 1989، وكان وفدان آخران من المنطقة نفسها برئاسة (عز الدين أوزجو) قد زارا إسرائيل للغرض نفسه. وصرح (أوزجو) أثناء الزيارة قائلاً:

> تعد إسرائيل أفضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وبإمكان تركيا الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية إلى أبعد مدى في مشروع الـ «جاب»، وأن التنسيق جار بين الطرفين لوضع برنامج عمل مشترك(56).

وقد سعت تركيا أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها، إلى التحرك من جديد على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل إحياء مشروع أنابيب السلام وإخراجه إلى حيز التطبيق، بعد تجميد النظر فيه بسبب تكلفته الباهظة، وعدم موافقة الأقطار العربية الخليجية على المساهمة فيه. فقد اقترح الرئيس التركي السابق (تورجوت أوزال) في شباط / فبراير 1991، إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية يشمل البلدان العربية ودول الجوار الجغرافي، ويتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية، وإسهامات الدول الصناعية الكبرى مثل ألمانيا واليابان، من أجل تمويل المشروعات الإقليمية الحيوية، ولا سيما مشروع أنابيب السلام، الذي تبلغ تكلفته 21 مليار دولار(57). ودعا لعقد مؤتمر قمة "شرق أوسطية" حول المياه في إسطنبول نهاية عام 1991، بمشاركة الأقطار العربية والدول المجاورة لها، بما فيها إسرائيل، وبعض الدول الآسيوية كالهند وباكستان واليابان، إضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، لمناقشة الموارد النفطية في المنطقة وسبل إدارتها واستخدامها، ومشروع أنابيب السلام، وخطة

تركيا للتعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن مياه الفرات ودجلة[58]. ولكن معارضة عدد من الأقطار العربية لمشاركة إسرائيل، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إشراكها، أديا إلى إلغاء عقد هذه القمة.

وكذلك طرح (أوزال) في 18 أيار / مايو 1991 قضية مشاركة إسرائيل في المشروعات المائية التركية لتحقيق ما سماه بـ "السلام" في المنطقة قائلاً:

> هنالك مشكلة مياه في فلسطين وإسرائيل والأردن وشبه الجزيرة العربية، وتركيا هي المصدر الوحيد للمياه في الشرق الأوسط. ولهذا نادينا بإقامة مشروع أنابيب السلام، وسنبيع المياه للبلدان العربية. أما إسرائيل فيمكن أن نبيع لها المياه، ولكن مقابل السلام، الذي بدونه لن ينفذ هذا المشروع[59].

وهذا ما يفسر الحديث عن إدراج موضوع المياه كبند يتمتع بالأولوية في المفاوضات الجارية بين السلطة الفلسطينية وعدد من الأقطار العربية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، بوصفه إحدى حلقات مشروع التسوية في المنطقة.

وفي إطار التنسيق التركي ـ الإسرائيلي حول المياه، جرت عدة اتصالات بين كبار مسؤولي البلدين بشأن مشروع أنابيب السلام، ومنها قيام وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (شيمون بيريز) بزيارة إلى تركيا في آب / أغسطس 1991، ولقائه الرئيس التركي آنذاك (تورجوت أوزال) في مدينة غوجيك التركية الساحلية، حيث بحثا مسائل عدة، من أهمها قضية المياه[60]. وجاءت هذه الزيارة استكمالاً للمباحثات التي أجراها

المسؤولان التركي والإسرائيلي في العاصمة الهولندية أمستردام في نيسان / أبريل من العام نفسه. وعن تقييمه لهذا اللقاء أكد (بيريز) :

> أن الرئيس التركي (تورجوت أوزال) مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام، لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وليس الأرض. وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض من المياه في المنطقة. وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة، ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكنها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية. ويمكن لمشروع مياه السلام أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن(61).

ويعتبر تصريح (بيريز) إشارة واضحة منه إلى اعتزام إسرائيل المشاركة في مشروع أنابيب السلام، والاستفادة الكبيرة منه سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

وأكدت ورقة العمل التركية التي قدمت إلى المؤتمر الدولي للمياه - الذي عقد في ڤيينا في أيار / مايو 1992، وشاركت فيه دول عدة؛ من بينها تركيا وإسرائيل - على ضرورة الربط ما بين قضية المياه وقضية تحقيق السلام في المنطقة العربية، مشددة على أن :

> البيانات المتوافرة تشير إلى أن مشكلة المياه الأكثر حدة إنما تحدث الآن في المثلث الذي يتوسط الأردن والضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وهذه المنطقة تجمع الأطراف المشاركة مباشرة في عملية السلام(62).

أما ورقة العمل الإسرائيلية فأكدت الأفكار ذاتها التي تناولتها ورقة العمل التركية، مضيفة أنه :

> إذا ما تحقق التعاون الصحيح، يمكن أن يصبح الشرق الأوسط سوقاً مشتركة مهمة، يكون لكل بلد فيها شيء يسهم فيه، والكثير ليحصل عليه.

ودعَتْ ورقة العمل الإسرائيلية إلى مشاركة الأقطار العربية النفطية والدول الأخرى في العالم في تغطية نفقات هذا المشروع قائلة :

> إن الدعم من قبل الدول المزدهرة اقتصادياً في المنطقة وخارجها يعد ضرورياً ، ومشاركة هذه الدول في مجموعة العمل هي لهذا السبب موضعُ ترحيب .

واقترحت إسرائيل في هذا الصدد :

> إقامة صندوق خاص يتماشى مع البرنامج الذي تضمه جماعات العمل ، وتتم تعبئة الموارد من الدول المانحة والدول المشاركة ، بما ينسجم مع المبادئ المقررة ، ووضع خطة للتعاون بين هذه الدول في مجالات المياه والطاقة ومشاريع التنمية .

وأبقت الورقة الإسرائيلية الباب مفتوحاً للأقطار العربية للمشاركة في هذا المشروع متى شاءت ، مشيرة إلى أن :

> الدول الإقليمية التي لا تشارك في مرحلة مبكرة في هذه الجهود تلقى ترحيباً بالمشاركة في أية مرحلة لاحقة[63] .

وتتوافق الحملات التركية والإسرائيلية حالياً في هذا الاتجاه . فمن خلال جولات مفاوضات التسوية العربية ـ الإسرائيلية ، ولا سيما بعد اتفاق الحكم الذاتي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أثيرت فكرة تقسيم المياه في المنطقة ، سواء كانت عربية أو غير عربية ، وإعطاء إسرائيل بموجب ذلك حصة مهمة في هذه المياه ، مؤكدة أن مشروع أنابيب السلام التركي هو الكفيل بتحقيق ذلك بضمانات أمريكية وأوربية .

وعُقدت في تشرين الأول / أكتوبر 1993 ، بتركيا ندوة حول المياه في العالم العربي ودول الجوار الجغرافي ، شارك فيها نحو خمسين شخصية أكاديمية وسياسية من تركيا ومصر وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ولبنان والأردن وإسرائيل، وقاطعها كل من العراق وسوريا، نوقشت خلالها الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلات المياه، وإمكانيات الاستفادة المشتركة من المياه العابرة للحدود. كما بحثت قضايا التعاون الإقليمي المائي بين دول المنطقة. وعلى هامش الندوة، تحدث (مسعود يلماظ) رئيس حزب الوطن الأم التركي المعارض آنذاك، لهيئة التلفزة البريطانية قائلاً :

> إن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ستتيح الفرصة مجدداً لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركي لنقل مياه الأنهار التركية إلى دول الشرق الأوسط.

ومن جانبه شدد (بولند أجاويد) رئيس حزب اليسار الديمقراطي التركي المعارض، في حديث مشابه على أن المياه أصبحت تحتل مكانة مهمة في الشرق الأوسط ، وأضاف "أن المياه ستصبح قريباً أهم بكثير من النفط في هذه المنطقة"[64].

وخلال زيارته لإسرائيل في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1993 ، صرح (حكمت تشتين) وزير الخارجية التركي السابق، قائلاً :

> إن بلادنا تتمتع بموارد مائية غير محدودة، ويمكن أن تساهم في تحسين الوضع في المنطقة[65].

وعلق (شيمون بيريز) وزير خارجية إسرائيل آنذاك، على تصريح الوزير التركي قائلاً :

> إن إسرائيل تأمل أن يكون لتركيا دور كبير في المفاوضات متعددة الأطراف، ولا سيما ما يتعلق بمشكلات المياه(66).

وقد أشارت بعض وسائل الإعلام إلى أن تركيا تزمع تزويد إسرائيل بالمياه من جديد، إذ صدر تأكيد تركي للأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام حول المفاوضات، والاتفاق بالأحرف الأولى الذي تم بين تركيا وإسرائيل. وجاء الاعتراف التركي بالتفاوض المبدئي مع إسرائيل على إمدادها بالمياه التركية بعد مضي نحو شهرين على إعلان صحيفة دافار الإسرائيلية عن تفاصيل المفاوضات بين الجانبين(67)، حيث سبق أن رضخت تركيا للضغط العربي المكثف والشديد في رفض طلب إسرائيلي بهذا الشأن عام 1990 (68). واضطر الرئيس التركي في ذلك الوقت (تورجوت أوزال) لأن ينفي الأنباء التي تحدثت عن بيع تركيا المياه إلى إسرائيل في تصريح له بتاريخ 14 حزيران / يونيو 1990، مؤكداً عدم وجود نية لدى تركيا لبيع المياه إلى إسرائيل. بينما تتوافر لديها النية لبيع المياه إلى الأقطار العربية في إطار مشروع أنابيب السلام الذي سيخدم مصالح تركيا ومصالح هذه الدول على حد سواء(69).

ولكن المتغيرات الدولية والإقليمية التي أعقبت ذلك، جعلت تركيا تعيد النظر في الطلب الإسرائيلي، وتوافق على تزويد إسرائيل بالمياه التركية. فقد أكدت (تانسو تشيلر) رئيسة الوزراء التركية السابقة وزعيمة

حزب الطريق القويم، أثناء زيارتها إلى إسرائيل في تشرين الثاني / نوفمبر 1994، عزم تركيا بيع مياه إلى إسرائيل قائلة :

> سنعمل ما يروق لنا بالنسبة إلى مياهنا. إن مصادر المياه موجودة لدينا، ونحن سنبيع لمن نريد، ولن يستطيع أحد فرض إرادته وشروطه علينا حول من يجب أن نبيع له المياه، ومن يجب ألا نبيعه المياه، وإننا لسنا على استعداد لأن نسلم بالتهديدات، سنبيع المياه إلى إسرائيل[70].

وخلال زيارته إلى تركيا أواخر كانون الثاني / يناير 1994، قام الرئيس الإسرائيلي (عزرا وايزمان) بالاطلاع على المشروعات المائية التركية، وأكد على ضرورة تدعيم التعاون القائم بين إسرائيل وتركيا في مجالات استخدام المياه[71]. وقد تم الاتفاق على قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمياه بواسطة صهاريج بلاستيكية ضخمة، يتراوح طول الواحد منها بين 600 – 800 متر، وعرضه 300 متر، وعمقه 30 متر، وتقوم بجره سفن قاطرة عبر البحر المتوسط من السواحل التركية إلى المنطقة الساحلية في إسرائيل[72].

وذكرت صحيفة (آي-سي-ي) الإسرائيلية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية، أن إسرائيل ترغب في شراء احتياجاتها من مياه الري من تركيا بثمن مناسب، وأن لجنة أجرت محادثات مع تركيا للحصول على 2.3 مليون متر مكعب سنوياً، من مياه نهر (مانوجات) بجنوب تركيا. ونُسب إلى المسؤول الإسرائيلي (سيماح إيشاي) أن الكلفة ستكون 200 مليون دولار لتنفيذ 12 كيلو متراً من الأنابيب، وإنشاء محطة في جنوب إسرائيل.

وسيكلف هذا إسرائيل 24 سنتاً للمتر المكعب الواحد[73]، بما فيها تكاليف النقل، وهو أقل تكلفة من المياه التي تنتجها بواسطة التقنية الحديثة[74].

وأعلنت مصادر تركية أن الذي سيقوم بتصدير المياه التركية إلى إسرائيل هو شركات تركية متخصصة، بالتعاون مع شركة ميدوزا الكندية[75]. وهذا يوضح أن تركيا قد قطعت شوطاً مهماً في اتجاه تمتين علاقاتها المائية مع إسرائيل، وإنجاز ما اتفق عليه من مشروعات مائية مشتركة، ضمن إطار التطورات الإيجابية المهمة التي تشهدها العلاقات التركية ـ الإسرائيلية على الأصعدة كافة.

إن المشاريع المائية التركية ليست مجرد تعاون طبيعي بين تركيا والأقطار العربية في مجال المياه والري، وتدعيماً لفرص السلام بين العرب وإسرائيل، كما تدعي تركيا. بل هي في الأساس مشاريع سياسية واقتصادية وأمنية، تقوم على أساسها المصالح التركية ـ الإسرائيلية، من خلال توظيف قضية المياه للحصول على مكاسب غير مشروعة على حساب المصالح العربية الحيوية؛ إذ تحاول الأوساط التركية والإسرائيلية ربط مشروع أنابيب السلام بقضية تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، لضمان نجاح واستمرار هذا المشروع التركي الطموح، وتشكيل قوة لإحداث تطور سلبي في العالم العربي عبر جره لتهميش نظامه الإقليمي العربي من أجل تحقيق نظام آخر شرق أوسطي، يضم بلداناً عربية وغير عربية، في عملية تشارك فيها بأدوار مؤثرة عدة أطراف وقوى غير عربية تتصدرها إسرائيل، وتؤدي تركيا دورها فيها، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية[76]. ويحقق هذا النظام الدعوة التي أطلقها (شيمون بيريز)

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، لإقامة "سوق شرق أوسطية مشتركة" على أساس التكامل بين التقنية الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية والعمالة المصرية؛ بحيث تتمكن إسرائيل، من خلال تعاونها مع تركيا، من فرض أمر واقع على الأقطار العربية المجاورة وإجبارها على التخلي عن أراضيها المحتلة مقابل تأمين الحياة الضرورية لها. وتسعى إسرائيل إلى خلق انطباع بأن الخطر الذي يتهدد المنطقة العربية هو خطر ناجم عن فقدان المياه أو الصراع عليها، وليس ناجماً عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية؛ هذا الاحتلال الذي يستنزف المنطقة ويوقع عليها عبء معاناة لا يحتمل[77]. وإذا ما نجحت إسرائيل بذلك فإنها تخطو خطوة مهمة على طريق تطبيع علاقاتها مع العرب، وإرغامهم على قبولها والاعتراف بوجودها واقعاً وقانوناً، والتعاون معها بصورة دائمة وشاملة. وستضمن إسرائيل بذلك موافقة العرب على تنفيذ مشروع أنابيب السلام، الذي سيمكنها من الحصول على حاجاتها من المياه دون أي إسهام مادي، حيث إن الاستثمارات المطلوبة للمشروع، وفق ما هو مخطط له، تتحملها الأقطار العربية الخليجية[78].

وتسعى إسرائيل لتحقيق مكاسب سياسية وجغرافية في أية تسوية سلمية؛ بما يضمن تدفق المياه داخل حدودها التي اعتادت على تسميتها بـ "الحدود الآمنة" التي تعني "حدوداً مائية". إذ إن نحو 67٪ من المصادر المائية في إسرائيل يأتي من خارج حدودها. وهذا ما تضمنته "وثيقة التسوية" التي قدمها (هارولد ساوندرز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق، في تشرين الثاني / نوفمبر 1975، وكشف فيها اهتمام إسرائيل

المتزايد بمصادر المياه في المنطقة، معتبراً "أنه لا تسوية حقيقية دون الوصول إلى تعاون مشترك مع الأقطار العربية حول مسألة المياه"[79]. ويهدف هذا الأمر إلى خلق أرضية للتعامل مع إسرائيل، وتثبيت وجودها على الأرض العربية بما يزعزع استقلال الأقطار العربية وطموحها الوحدوي. كما يهدف إلى جعل المشروعات المائية وسيلة للضغط على الأقطار العربية لكي توائم سياساتها مع المصالح التركية والإسرائيلية، الأمر الذي يتيح التدخل في شوون هذه الأقطار إذا ما حدثت تطورات تتعارض وهذه المصالح. وفي هذا السياق تعمد إسرائيل باستمرار، من خلال وسائلها الإعلامية، ولقاءات مسؤوليها المباشرة بالمسؤولين الأتراك، إلى زرع بذور الشك والحذر التركي الدائم تجاه سوريا والعراق[80]، بإثارة موضوع القدرات العسكرية المتزايدة لدى سوريا، ولدى العراق قبل حرب الخليج الثانية، أو بتحريك مشكلة مياه الفرات وارتباطها بحركة التمرد الكردي، أو مشكلة لواء الإسكندرونة، أو مشكلة التركمان في العراق.

ولا تخلو المشاريع المائية التركية، ولا سيما مشروع أنابيب السلام، من أبعاد سياسية تجعل من تركيا مركز استقطاب إقليمياً لا يمكن تجاهله، طالما أنها غير قادرة على الاندماج في الغرب. فقد صرح (جيم دوتما) مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية، أمام مؤتمر دولي للمياه عام 1987 قائلاً:

> يجب التنبيه إلى أنه بمجرد أن تصبح هذه الدول معتمدة على هذين الخطين، فسوف يساعد ذلك على تقوية وضع تركيا بين دول المنطقة. وهذا لمصلحة تركيا[81].

كما تطمح تركيا لكسب فوائد اقتصادية جمة من خلال توظيف مشروعاتها المائية في تحقيق حلم تركيا بأن تكون سلة غذاء للمنطقة بأسرها، وتصبح في رأي بعض الخبراء بين الدول العشر الكبرى في العالم في مجال إنتاج الغذاء[82] من جهة. ومن جهة أخرى جعل هذه المشاريع عنصراً موازياً لأهمية النفط العربي[83]، بتحقيق عائدات مالية كبيرة من مشروع أنابيب السلام وحده، تقدر بنحو ملياري دولار سنوياً نظير بيعها المياه إلى الأقطار العربية وإسرائيل. وهذا يعني عملياً مقايضة المياه بالنفط العربي الذي تستورده تركيا[84].

ويحاول المسؤولون الأتراك تحويل تركيا إلى "دولة مائية" كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول لـ "دولة نفطية". فقد ألمح المسؤولون الأتراك غير مرة إلى مبادلة المياه التركية بالنفط العربي، ومنها ما ذكره الرئيس التركي (سليمان ديميريل) في 24 تموز/ يوليو 1992، بقوله:

> إن المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها، ونحن لا نقول لهم إننا نريد مشاركتهم في نفطهم، كما أننا لا نريد أن يشاركونا في مياهنا[85].

وعلى هذا الأساس، تسعى الخطط التركية-الإسرائيلية إلى إفراغ سلاح النفط العربي الاقتصادي والاستراتيجي من محتواه الحقيقي، ومن قوته الفاعلة والضاغطة في السياسة الإقليمية والدولية، دفاعاً عن المصالح العربية الحيوية، عبر إشهار تركيا للسلاح المائي المقابل، الذي يمكن أن يحد من تأثير سلاح النفط العربي ويقلل من فاعليته، وذلك بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كشفت ورقة العمل الإسرائيلية - التي عرضها (إسحاق ليفي) وزير النقل ورئيس الوفد الإسرائيلي في مؤتمر القاهرة الاقتصادي الذي عقد في تشرين الثاني / نوفمبر 1996 - عن مشروعات إسرائيلية عدة؛ تهدف إلى التغلغل بين الدول العربية؛ من بينها مشروعات مائية، بالإضافة إلى مشاريع أخرى، لإقامة شبكة مواصلات واتصالات وسكك حديد تكون إسرائيل محورها وتشمل العالم العربي والدول المجاورة.

ثالثاً: معوقات المشاريع المائية التركية

إذا كان مشروع جنوب شرق الأناضول التركي (جاب) يواجه صعوبة حقيقية بسبب تكلفته المالية الباهظة بالدرجة الأولى، فإن معوقات مشروع أنابيب السلام تتحدد في أكثر من جانب، أهمها:

1. يعدُّ مشروع أنابيب السلام مشروعاً خيالياً بسبب كلفته الباهظة؛ إذ تشير الدراسات إلى أن كلفة ري الدونم الواحد تصل إلى نحو 1000 ألف دولار، وأن تكلفة نقل لتر واحد من الماء إلى أقطار الخليج العربي تفوق تكلفة تحليته من مياه البحر[86].

2. بالرغم من الأهمية الحيوية لمياه الشرب، فإن المياه التي ستتدفق من هذا المشروع لا تصب مباشرة في مصب التنمية الاقتصادية للبلدان المعنية؛ لكونها لا تستعمل في الري.

3. إن الفائدة التي قد يجنيها الطرف العربي من حصوله على مياه الشرب قد يكون أجلها قصيراً، إذ تبقى مرتبطة - من حيث جدواها الاقتصادي - بتعاقب التطورات التقنية التي يمكن أن تخفض من تكاليف الوسائل البديلة للحصول على المياه العذبة[87].

وبناءً على ذلك تخشى الأقطار العربية*، ولا سيما الخليجية منها، أن يؤدي اعتمادها على مشروع أنابيب السلام إلى غياب الحافز لمواصلة مشروعاتها الرامية إلى الاعتماد على الذات في توفير احتياجاتها المائية، سواء باستغلال المياه الجوفية أو بتحلية مياه البحر؛ ولا سيما أن الدول العربية الخليجية قد أنفقت الكثير على إنشاء محطات تحلية مياه الخليج العربي.

لقد حاولت أوساط تركية رسمية تبديد هذه المخاوف، على أساس أن المياه الجوفية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين تزداد فيها نسبة الملوحة باستمرار؛ مما يستدعي سرعة تحرك هذه الأقطار لإيجاد مصدر جديد للمياه. كما أن مشروع أنابيب السلام لن يكون بديلاً لمحطات تحلية مياه البحر، ولكنه سيشكل إضافة إليها، حيث ستظل الحاجة قائمة إلى استخدام هذه المحطات وتطويرها؛ لأن هذا المشروع لن يزود هذه الأقطار الخليجية سوى بكمية محدودة نسبياً، نحو 3 ملايين متر مكعب من المياه يومياً، مقارنة باحتياجاتها المائية الكبيرة[88].

4. يشكك الكثير من الخبراء منذ الآن في الجدوى الاقتصادي لمشروع أنابيب السلام، إضافة إلى أن هناك في تركيا نفسها خبراء يشككون في قدرتها على توفير فائض المياه الصالحة للبيع[89].

* هناك سبب سياسي آخر لخشية الدول العربية من مشروع أنابيب السلام التركي، وهو أن الدور التركي ـ الإسرائيلي المتحالف قد يؤثر في التحكم بهذا المورد النادر الحيوي للعرب في المستقبل. المحرر.

5. برزت شكوك بشأن مشروع أنابيب السلام، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، مما دفع العديد من الأوساط العربية والتركية المعارضة إلى وصفه بـ "مشروع أنابيب الأحلام"، بالنظر إلى ما يكتنف تنفيذه من صعوبات أمنية وسياسية واقتصادية[90].

رابعاً: موقف جامعة الدول العربية

أبدت جامعة الدول العربية قلقها واهتمامها عبر بيان وجَّهَتْه بمناسبة حبس مياه نهر الفرات عن سوريا والعراق عام 1990، ودعت إلى:

> تقصير فترة الحبس وإلى ضرورة الالتزام بقواعد القانون الدولي، الذي لا يجيز لتركيا - مع أن النهر ينبع من أراضيها - وقف تدفق مياه النهر من جانب واحد. كما يلزمها القانون الدولي بألا تتخذ أية خطوة تؤثر في منسوب المياه الواصل إلى البلدين قبل التشاور المسبق معهما[91].

وأكدت جامعة الدول العربية في تقرير لها عن "الأبعاد السياسية والقانونية لمشكلة المياه" صدر في آذار/ مارس 1993، على أن مخطط تقسيم المياه في العالم العربي - الذي تحاول إسرائيل فرضه على العرب في المباحثات متعددة الأطراف - ليس مخططاً إسرائيلياً فحسب، بل يحظى باهتمام أمريكي وأوربي، ويتم إضفاء الشرعية الدولية عليه من خلال المؤتمر الإقليمي للسلام. وتوقعت أن تضع إسرائيل شرطاً تفرضه على العرب للموافقة على مشروع أنابيب السلام التركي المقترح. وحذرت من عدم إقدام إسرائيل على أية خطوة للتسوية قبل فرض شروطها للحصول على المياه العربية، خصوصاً مياه جنوب لبنان. وأشار تقرير الجامعة إلى أن

السياسة الأمريكية تحاول ربط الثقة بين العرب والإسرائيليين بخطوات فنية على الصعيد المائي، لأنها تراها "مسألة حياة أو موت" بالنسبة لإسرائيل. وأوضح التقرير أن الإدارة الأمريكية لوحت للعرب بأن ضغطها على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة رهن بتجاوب العرب بخصوص مسألة حصول إسرائيل على المياه[92].

كما اتخذ مجلس جامعة الدول العربية، في اجتماعه المنعقد في 14 آذار/ مارس 1996، قراراً يدعم حقوق سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات. وكذلك ناشد المؤسسات المالية الدولية لربط تقديم مساعدات مالية لتمويل المشاريع المقامة على النهرين في الأراضي التركية بالتوصل لاتفاق مسبق مع الدول التي يعبر النهران أراضيها[93].

وأوضح الدكتور عصمت عبدالمجيد، أمين عام جامعة الدول العربية، أن المطامع مستمرة لاستنزاف موارد المياه العربية، وأن محاولة التحكم في مسارها باتت معروفة[94]. ودعا إلى إقامة تجمع اقتصادي عربي قوي، يكون قادراً على خدمة المصالح العربية العليا، ومواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي العربي، ولا سيما في شقيه المائي والغذائي[95].

كذلك أقر مجلس الجامعة مبدأ تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق باقتسام المياه الدولية، بما في ذلك إسرائيل، في حالة تقدم محادثات السلام[96].

وإدراكاً منه لخطورة موضوع المياه، دعا أمين عام الجامعة إلى عقد مؤتمر عربي للمياه في إطار الجامعة، يضم الدول المعنية مباشرة، ومنها مصر

ولبنان والسودان وسوريا والعراق والأردن وفلسطين، ومن يرغب من الأقطار العربية الأخرى، لتحديد الاستراتيجية المستقبلية للأمن المائي العربي[97]. وقد كان ذلك أحد موضوعات اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة أواسط أيلول / سبتمبر 1996.

الخاتمة

إن السياسة المائية التي ما برحت تنتهجها تركيا على المستويين الداخلي "مشروع جنوب شرق الأناضول"، والإقليمي "مشروع أنابيب السلام" – ضمن إطار موضوع المياه في مفاوضات التسوية العربية ـ الإسرائيلية، و"تزويد إسرائيل بالمياه التركية عبر ناقلات بحرية" – تؤكد أن ثمة ترتيباً يجري تطبيقه، يلتقي مع الطروحات الأمريكية حول النظام الدولي الجديد، الذي تعد التسوية الشاملة في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي جزءاً منه، وكذلك توزيع الحصص المائية، بالصورة التي تتيح لتركيا – وهي الدولة الأولى في غزارة الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط – أن تتبوأ مكانة مهمة ومتميزة تلتقي مع إسرائيل، كما تلتقي مع الأطراف العربية المعنية بالتسوية وغيرها، سواء بالنسبة إلى سوريا أو العراق أو أقطار الخليج العربي.

ووفقاً لما تقدم يمكن القول إن المعطيات التركية تجاه دول الجوار العربي، على مستوى الموارد المائية، تقوم على صيغة التطلع نحو بناء نموذج تركي جديد بمقاييس العصر باستخدام عناصر القوة المتاحة لتركيا، وغير المتوافرة في دول الجوار العربي.

ومن ناحية أخرى، فإن الأبعاد المستقبلية لمشروع جنوب شرق الأناضول على دول الجوار العربي، تثير مزيداً من التساؤلات. فالموقف التركي يسعى إلى نزع الصبغة السياسية للمشروع، واعتباره مسألة أملتها اعتبارات فنية واقتصادية بحتة، وتحاول تركيا عدم إظهار أية مشكلة بينها وبين جارتيها سوريا والعراق حول الفرات، لأنه لا اتفاقات سابقة بين الدول الثلاث. كما أن من حقائق الوضع الإقليمي الحالي، المتجسدة عبر أكثر من منفذ وقناة، ومن ضمنها تركيا، الانطلاق بالوسيلة الاقتصادية لتحقيق فعل سياسي لاحق على المستوى الحيوي، وقد يكون المصيري بالنسبة لبعضهم. ولما كانت الموارد المائية من أكثر الوسائل الاقتصادية حيوية، لذلك فإنها تعد المنفذ الطبيعي لإعادة تشكيل العلاقات بنواتج سياسية جديدة.

ويشكل هذا الموقف، من الناحية العملية، الرأي التركي السائد الذي يعبر عن ثوابت متفق عليها بين مختلف الأوساط التركية، السياسية والأكاديمية والثقافية. وهم يؤكدون أن تركيا مصممة على عدم الدخول في أي نوع من المساومة مع جيرانها العرب بشأن ما يسمى "حقوقها السيادية على المياه". وعلى هذا الأساس، تعمد تركيا في كافة الاجتماعات الوزارية والفنية الثلاثية بينها وبين سوريا والعراق إلى تأكيد هذا الرأي، ورفض أية فكرة تهدف إلى عقد اتفاقية ثلاثية بشأن تقسيم مياه الفرات.

إن ضعف المحيط المحاذي لتركيا سهّل عليها المضي في إنجاز مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يضاعف بدوره حجم التأثير التركي في

محيطه. وكم كان الرئيس التركي السابق (تورجوت أوزال) مصيباً عندما قال:

> لولا الحرب العراقية ـ الإيرانية لما كان لمشروع الـ «جاب»، وخصوصاً سد أتاتورك، أن يبصر النور. كذلك كان ضرب العراق من قبل قوات التحالف الدولي بمثابة عناية إلهية ساعدتنا(98).

وفي الجانب الإسرائيلي الذي ينطلق من اعتبارات أساسية عدة، لكون إسرائيل طرفاً محورياً في مفاوضات التسوية، وتعاني شحاً في مواردها المائية، وتستولي على مياه نهر الأردن والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان، ونظراً لأنها طرف مهم في مشروع أنابيب السلام بصيغته النهائية، وتربطها علاقات رسمية طبيعية مع تركيا، نجد أن إسرائيل تتعامل مع المشاريع المائية التركية وفقاً لاعتبارين أساسيين:

الأول: الاهتمام المفرط بمشروع جنوب شرق الأناضول، والاستعداد لتقديم الخبرات والتقنية في مجال تطوير الزراعة ضمن هذا المشروع.

الثاني: ضمان استمرارية تزويد تركيا لإسرائيل بـ(250 - 440) مليون متر مكعب من المياه، عن طريق شركات تركية خاصة عبر استخدام الطريق البحري؛ حيث يعني هذا الضمان زيادة الكمية لا إنقاصها في حالة التنفيذ الكامل لمشروع جنوب شرق الأناضول، وربط السياقات النهائية لذلك بما قد يتوافر مستقبلاً من عوامل لتنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية، أو البحث عن طرق أخرى لتأمين انسياب الكمية المطلوبة للاستهلاك الإسرائيلي من المياه التركيـة.

إن الموارد المائية ستكون مستقبلاً منفذاً لممارسة الوصاية السياسية بشكل أو بآخر. فالتعارض والخلاف حول حقوق الانتفاع بمياه الأحواض المشتركة بين الدول المشتركة في أحواض الأنهار، أضحى عاملاً يهدد علاقات حسن الجوار بين هذه الدول، ولا سيما في حال غياب الاتفاقيات الدولية التي تنظم حقوق الانتفاع، وتعمل على إيجاد نوع من التوازن بين المصالح المختلفة، والمتعارضة أحياناً بين دول المنبع ودول المصب.

وفي ضوء ذلك يعتقد بأن تركيا قد تلجأ إلى التوظيف السياسي للفرات تجاه سوريا والعراق في غياب التنسيق السوري ـ العراقي، وتردي الوضع العربي، وفي ظل وجود تأثيرات إسرائيلية في المشاريع المائية التركية - "أنابيب السلام" و "جنوب شرق الأناضول"[99] - من خلال المصالح الأمريكية، أو بشكل مستقل. فتركيا ستكون مدينة للنفوذ الإسرائيلي في إقناع عدد من المؤسسات المالية الدولية لتمويل مشاريعها المائية. وقد يكون الرفض التركي للمطالب السورية ـ العراقية لتوزيع مياه نهر الفرات وفقاً لاحتياجات كل دولة، وإفشالُها لأية تسوية ثنائية بينها وبين أي من الدولتين لحل المشكلة، إلى جانب تصرفها الأحادي الجانب في ملء سد أتاتورك مع بداية التسعينيات، ترجمةً لذلك النفوذ الإسرائيلي.

لقد غدت الموارد المائية معياراً لاشتراطات اقتصادية أخرى تخص موارد منتجة صناعياً (كالنفط) وليست طبيعية (كالمياه). وارتبطت مسألة تسييس الموارد بتسييس العلاقات الاقتصادية والموارد الاقتصادية، وذلك

بوضع صيغة تركية لمعادلة المياه بالنفط . فتركيا تسعى من خلال سياستها المائية ، للولوج إلى عصر تقايض فيه المياه التركية بالنفط العربي*، وهي سياسة تطال سوريا والعراق ، وربما أقطار الخليج العربي لتدعيم نفوذ تركيا الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، لكونها تمثل مصدراً استراتيجياً من مصادر المياه في منطقة حوضي دجلة والفرات ، إضافة إلى أنهارها الأخرى ، التي لا يمكن الاستغناء عنها لاستمرار الحياة .

وقد أملت المتغيرات الإقليمية والدولية شروطها على تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، لتصل إلى مستويات متصاعدة ، سياسياً واقتصادياً وأمنياً ومائياً ، انتقلت فيه من علاقات سرية إلى علاقات علنية . وتعمد الدولتان إلى تحقيق ما يسمى بـ "النظام الشرق أوسطي" ، للحلول مكان النظام الإقليمي العربي . فمشروع أنابيب السلام ونقل المياه إلى إسرائيل ، وغيره من المشروعات ، رغم عدم تحققه حالياً ، يشير إلى التوجه في المستقبل لتحقيقه عندما تصبح المياه مصدراً رئيسياً ونادراً ، لا غنى عنه جنباً إلى جنب مع النفط .

ويذهب بعضهم إلى القول إن إسرائيل هي المعنية مباشرة بمشروع أنابيب السلام ، الذي يشكل في العمق خطراً أمنياً واقتصادياً على العالم العربي ، ولا يقدم بالتالي ، في غياب سلام عربي ـ إسرائيلي ، أية خطوة نحو إرساء أسس للتعاون المشترك بين العرب وتركيا .

* المقصود بذلك اعتماد سياسة استخدام الماء لأغراض سياسية أو ما يطلق عليه "السياسة المائية Hydro-politics" في منطقة الشرق الأوسط . المحرر .

ويبدو أن تركيا قد أدركت ضرورة إبداء استعدادها لتحقيق الاندماج الإقليمي من خلال تحقيق إجماع مشترك لصيانة سيادة دول المنطقة، وإقامة توازن بين العرب وإسرائيل، كمدخل لإقامة علاقات إقليمية طبيعية. ومن هنا نستطيع أن نفسر إصرار تركيا على ربط مشروع أنابيب السلام بإسرائيل، كما يفسر سعي تركيا إلى ضرورة تحقيق معادلة المياه والنفط كخطوة تمهيدية ينبغي أن تسود.

وتبدو تركيا، وهي تطل من جديد على العالم العربي من خلال مشاريع سياسية واقتصادية مثل النظام الدولي الجديد، والسوق الشرق أوسطية، وبوابة التسوية العربية ـ الإسرائيلية عبر المياه، جاهزة لأداء دور لا يخلو من لهجة الاستعلاء.

ولم تعد مشكلة المياه تقتصر على كونها مشكلة عربية رئيسة، بل أصبحت جزءاً أساسياً وحيوياً من أزمة المنطقة، ومن أسس محاولة التسوية السياسية بين الأقطار العربية وإسرائيل.

وتبقى قضية تعاون الأقطار العربية النفطية وغير النفطية في إيجاد قاعدة تفاهم عربي حول الأهداف العربية العليا والمصالح الحيوية، مطلباً ملحاً لتنسيق المواقف ذات الصلة بغية الوصول إلى موقف موحد باعتماد سياسة مائية عربية تستند إلى مبدأ الالتزام بالمعاهدات والقوانين الدولية، التي تنظم استفادة الدول المختلفة من الأنهر المشتركة، واللجوء إلى المنظمات الدولية لتأكيد الحقوق التاريخية للأقطار العربية المعنية بمياه الأنهار. كما أن التعاون بين الأقطار العربية من شأنه أن يفضي إلى عدم انفراد تركيا بإنشاء

المشروعات المائية وتوظيف الدور الإسرائيلي فيها دون استشارة الدول العربية المعنية. وسيؤدي هذا التعاون أيضاً إلى توفير مناخ ملائم قد يساعد على تسوية مشكلات قائمة بين العرب والأتراك؛ كمشكلة مياه نهر الفرات، من خلال مشروعات اقتصادية وتجارية وغيرها، على ألا تشمل أية مشروعات ذات دلالات ومخاطر استراتيجية، كمشروع أنابيب السلام، وأن تنطوي هذه العلاقات الاقتصادية على فوائد ومزايا هي أقرب إلى التوازن بين الجانبين.

كما أن الاهتمام بمشاريع الري والمشاريع الزراعية والتخزينية داخل الأقطار العربية، وترشيد استهلاك المياه من خلال مواجهة الإفراط المتزايد في استخدامها، وتقليص الآثار السلبية لذلك بإيلاء اهتمام أكبر بإدارة الموارد المائية، يعد ضرورة تفرضها الظروف الملحة، سواء من حيث الطلب، أو بإدخال تقنيات جديدة من شأنها توفير المياه بوسائل تقليدية ومبتكرة. وهذا ما يجعل خفض تكلفة تحلية المياه قضية ملحة يجب تقصّيها، ولا سيما في الأقطار العربية الخليجية التي تملك بالفعل نحو نصف الطاقة العالمية لتحلية المياه.

الهوامش

1. في حين بلغ عدد سكان حوضي دجلة والفرات 85 مليون نسمة عام 1990، فإن الزيادة المتوقعة في عدد سكان الحوض تبلغ نحو 30 مليون نسمة حتى عام 2000، أي أن عدد السكان الإجمالي سيصل إلى حوالي 114 مليون نسمة، منهم نحو 69 مليون نسمة في تركيا، و 18 مليون نسمة في سوريا، و27 مليون نسمة في العراق. انظر: أوزدين بيلنت، سافاس أوسكي: تقرير شامل حول سياسات الإدارة الشاملة لموارد المياه (تحليل للتجربة التركية)، ترجمة صلاح سليم علي (مركز الدراسات التركية ـ جامعة الموصل 1993) ص 80.

2. Joyce R. Starr and Daniel C. Stoll, *US Foreign Policy on Water Resources in The Middle East.* (Washington, D.C.: The Center for Strategic and International Studies, 1987), pp. 1 - 2.

3. *Ibid.*, p. 6.

4. طارق المجذوب، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية»، في: **العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995 ص 185.

5. مهدي حافظ، «أزمة المياه، مواجهة التحدي الجديد»، المنتدى، العدد 131، آب / أغسطس، 1996، ص 5-6.

6. تقرير عن "ندوة الماء والحبوب والقرار السياسي"، القاهرة 30 آذار / مارس 1996، شؤون عربية، العدد 86، 1996، ص 250.

7. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 2 February 1995).

8. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 7 September 1989).

9. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 21 April 1996 and 5 October 1996).

10. *Hurriyet*, 15 April 1991.

11. *Turkish Daily News*, 19 January 1990.

12. مأمون كيوان، «الخلاف المائي التركي ـ السوري العراقي، خلفياته وأبعاده واحتمالاته المستقبلية»، شؤون عربية، العدد 87، 1996، ص 135.

13. جلال عبدالله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات»، المستقبل العربي، العدد 160، حزيران/ يونيو 1992، ص 98.

14. جون كولي، الحرب من أجل المياه، مركز البحوث والدراسات، بغداد، 1998، ص 3.

15. محمود رياض، «إسرائيل والمياه العربية، القضية وتطورها»، الباحث العربي، العدد 6، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس 1986، ص 11.

16. لمزيد من التفاصيل عن هذا المشروع، انظر : عوني عبدالرحمن السبعاوي، **أبعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الأناضول (جاب) في الأمن المائي العربي**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1988.

17. John Holars, "The Hydre: Imperative of Turkey's Search for Energy". *The Middle East Journal*, (Vol. 40, 1986), p. 18.

18. Joyce R. Star, *op cit.*, p. 14

19. بروس أ. هورروتيز، أزمة المياه في الشرق الأوسط، نقله إلى العربية غسان رملاوي، شؤون الأوسط، العدد 5، كانون الثاني/ يناير 1992، ص 9. وانظر أيضاً : معوض، مرجع سابق، ص 194. وانظر أيضاً : كيوان، مرجع سابق، ص 130.

20. المرجع نفسه، ص 138.

21. Joyce R. Star, *op cit.*, p. 15.

22. Seyfi Tashan, "Water Problems in the Middle East and How They Could be Alleviated." In Erol Manisali, (ed.), *Turkey's Place in the Middle East: Economic, Political and Cultural Dimensions*. (Istanbul: Middle East Business and Banking Magazine Publications, 1989), pp. 69-70.

23. إبراهيم خليل أحمد، «مشروع مياه السلام التركي، أهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي»، في: عبدالرزاق عبدالحميد شريف وآخرين، **الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات، واقعها وآفاقها المستقبلية**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1993، ص 192 - 193.

24. Selin Cagalaya, "Arabs Need Water, Turkey Offers Peace Pipeline", *Turkish Daily News* (Ankara, September 2, 1988) p. 7.

25. إبراهيم خليل أحمد، المرجع السابق، ص 193.

26. The Economic Intellegence Unit, *Turkey Country Report*, No. 2. (London: EIU, 1987), p. 18.

27. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 14 February 1991).

28. *Milliyet*, 26 December 1988.

29. *Harriyet*, 31 August 1989.

30. نازلي معوض أحمد، «التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة» في: **العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، الجزء الأول، 1991، ص 342.

وتعمد تركيا إلى توظيف مشروعاتها المائية تمهيداً لتحقيق هيمنة استراتيجية تركية على منطقة المشرق العربي، ومحاولة خلق إمبراطورية تركية قوامها المياه. وقد صرحت تركيا بذلك علناً وفق ما جاء على لسان

جيم دوغما، مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية، عام 1987 بقوله : "إن الإمبراطورية العثمانية ضمنت تعزيز الولاء لسلطتها المركزية من خلال إمدادات المياه"، أو كما يقول البروفسور التركي إيرولي مانسيالي، أستاذ الاقتصاد في جامعة إسطنبول : "وقد جعلت المياه من تركيا قوة عظمى في الشرق الأوسط". انظر :

Turkish Daily News, 29 November 1987.

31. Fredrick C. Shorter; "Military Expenditure and the Allocation of Resources". In Fredrick C. Shorter *et al.*, *Four Studies on the Economic Development of Turkey* (London: Frank Cass and Company Ltd).

32. عن دور تركيا في حلف شمال الأطلسي، انظر :

Ference A Vali, *The Turkish Straits and NATO* (Hoover Press, 1972) pp. 5 - 83.

33. انظر ما قاله برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي الأمريكي، حينما أشاد بتركيا "كنموذج رائع للديمقراطية الإسلامية"، باعتبار أن تركيا هي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. انظر :

Zan Smilly; "Turkey and the Key Influence in Asia", *The Sunday Times*, 22 December, 1991.

34. Bassam Tibi, "Turkey's New Role", German comments, October 1993, p. 57.

35. Jacob Abadi; "Israel and Turkey, from Covert to Overt Relations", *Journal of the Centre for Conflict Studies*, Fall 1995, (University of New Brunswick, Canada), p. 125.

36. تضمنت صيغة التحالف منح تركيا قواعد عسكرية على أراضيها للقوات الجوية الإسرائيلية، وتبادل الخبرات العسكرية والمعلوماتية بين الطرفين، وتبادل الزيارات العسكرية الأكاديمية والفريقية، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، وإرسال المراقبين العسكريين أثناء إجراء المناورات العسكرية، وقيام القطع البحرية لكلا البلدين بزيارة موانئ البلد الآخر، وتبادل الزيارات للفرق العسكرية الرياضية بين البلدين. انظر : إبراهيم الداقوقي، «بين تنديد المعارضة وإنكار الحكومة، الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل»، قضايا دولية، العدد 329، 22 نيسان/ أبريل 1996، ص 4 – 5.

37. صحيفة «الرأي» الأردنية، 28 كانون الثاني/ يناير 1997.

38. أرسين كلايجوغلو، «السياسة الخارجية التركية والأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط»، في : ندوة **الحوار العربي التركي**، منتدى الفكر العربي، 18 – 19 آذار/ مارس 1996، عمّان، ص 23.

39. Abadi; *op cit.*, p. 123.

40. محمد خالد الأزعر، «العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية»، شؤون عربية، العدد 74، حزيران/ يونيو 1993، ص 142.

41. ناصيف حتي، «الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى»، في : **العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي**، مرجع سابق، ص 478.

42. محمد السماك، «العلاقات العربية التركية، حاضرها ومستقبلها»، في: ميشال نوفل وآخرين، **العرب والأتراك في عالم متغير**، بيروت، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 1993، ص 111.

43. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 5 December 1987).

44. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 7 December 1989).

45. *Turkish Daily News*, 15 August 1991.

46. يوسف عبدالحميد، «تركيا، رؤية استراتيجية، انعكاس وفرة المياه على مستقبلها السياسي والاقتصادي»، صامد الاقتصادي، العدد 89، 1992، ص 177.

47. السماك، مرجع سابق، ص 92.

48. أرسين كلايجوغلو، مرجع سابق، ص 22.

49. عبدالحميد، مرجع سابق، ص 177.

50. خليل أحمد، مرجع سابق، ص 5.

51. المرجع نفسه، ص 6.

52. نافذ أبو حسنة، «الأبعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط»، صامد الاقتصادي، العدد 89، 1992، ص 149.

53. لإيضاح طبيعة الأبعاد السياسية لهذه المشاريع. انظر : **إسرائيل عام 2000، دراسات وأبحاث في الاستراتيجية الإسرائيلية**، تأليف عدد من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، ترجمة وإصدار وكالة المنار للصحافة والنشر، قبرص، 1986.

54. دوغواركل، «مشكلة المياه في الشرق الأوسط»، صحيفة «ملليت» التركية، 4 شباط/ فبراير، 1990.

55. Abadi; *op cit.*, p. 117.

56. حسام شحاذة، «موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة»، صامد الاقتصادي، العدد 89، 1992، ص 92 - 93.

57. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 7 February 1991).

58. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 14 February 1991).

59. معوض، مرجع سابق، ص 111.

60. *Turkish Daily News*, 15 August 1991.

61. معوض، مرجع سابق، ص 111.

62. Cooperation on Water Resources in the Middle East, Middle East Multinational Negotiations Working Group on Water Resources, Vienna, 13-15 May 1992.

63. Proposal for Regional Cooperation on Water Issues, Presented by the Israeli Delegation to the Working Group on Water, Vienna, 13-15 May 1992.

64. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 10 October 1993).

65. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 7 October 1993).

66. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 8 October 1993).

67. *Newspot*, (Ankara: The Directorate General of Press and Information, 19 November 1993).

68. Abadi; *op cit.*, p. 121 .

69. *Turkish Daily News*, 15 June 1990 .

70. Abadi; *op cit.*, p. 122 .

71. *Ibid.*, p. 123 .

72. "Hurriyet", 24 October 1989 .

73. عدنان عزيز جابرو، «بين الماء والسياسة تتحدد الحروب القادمة»، مجلة الرافدين الاقتصادي، العدد 17، 1992، ص 17 .

74. شحاذة، مرجع سابق، ص 92.

75. Abadi; *op cit.*, p. 125.

76. معوض، مرجع سابق، ص 110.

77. محمود رياض، «أنابيب السلام التركي»، (حلقتان)، صحيفة «الحياة»، لندن، 10 و 17 أيلول/ سبتمبر 1991.

78. معوض، مرجع سابق، ص 110.

79. ابراهيم خليل أحمد، **السياسة المائية الاسرائيلية، الجذور والأطماع**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1995، ص 194.

80. *Turkish Daily News*, 18 December 1989.

81. *Turkish Daily News*, 11 November 1987.

82. جلال عبدالله معوض، «مياه الفرات والعلاقات العربية التركية»، شؤون عربية، نيسان/ أبريل 1991، ص 134.

83. Water and Peace in the Middle East, E/ESCWA/ENR/ 1993/3, 24/1/1993, and the Peace Pipeline Project (Egypt: Embassy of Turkey, 1992).
نقلاً عن: معوض، مرجع سابق، ص 132.

84. عوني عبدالرحمن السبعاوي، «التأثير الإسرائيلي في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي»، في: عبدالرزاق عبدالحميد شريف وآخرين، مرجع سابق، ص 214.

85. محمد نور الدين، «الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية»، في: ميشال نوفل وآخرين، مرجع سابق، ص 136.

86. محمود رياض، مرجع سابق.

87. نجيب عيسى، تعقيب على بحث محمود عبدالفضيل، «آفاق التعاون العربي التركي في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية»، في: **العلاقات العربية ـ التركية، حوار مستقبلي**، مرجع سابق، ص 385.

88. Selin Cagalaya; "Arabs Need Water, Turkey Offers Peace Pipeline", *Turkish Daily News*, 29 September 1988.

89. عيسى، مرجع سابق، ص 385.

90. جلال عبدالله معوض، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج»، ورقة قدمت إلى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 14 – 16 كانون الأول / ديسمبر 1991، ص 14.

91. عبدالحميد، مرجع سابق، ص 179.

92. فلسطين المسلمة، السنة الحادية عشرة، العدد 3، آذار/ مارس 1993، ص 6.

93. تقرير عن "ندوة الماء والحبوب والقرار السياسي"، القاهرة 30 آذار/ مارس 1996، شؤون عربية، العدد 86، 1996، ص 250.

94. المرجع نفسه، ص 245.

95. المرجع نفسه، ص 249.

96. كيوان، مرجع سابق، ص 135.

97. صحيفة «الرأي» الأردنية، 2 كانون الثاني/ يناير، 1994.

98. محمد نور الدين، مرجع سابق، ص 135.

99. عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي، «نحو تنسيق مائي عربي، المنطلقات والمحددات، رؤية ذاتية»، في: عبدالرزاق عبدالحميد شريف وآخرين، مرجع سابق، ص 290 ـ 291.

نبذة عن المؤلف

الدكتور عوني عبدالرحمن السبعاوي. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ، من جامعة الموصل سنة 1991، وذلك حول موضوع (تركيا وقضايا المشرق العربي)؛ وعمل كمدير لمركز الدراسات التركية بجامعة الموصل خلال الفترة 1992 - 1995؛ وهو يعمل حالياً رئيساً لقسم التاريخ بكلية التربية - جامعة الموصل، كما شارك الدكتور عوني السبعاوي في العديد من الندوات والمؤتمرات.

ومن مؤلفاته :

- الموارد المائية في دول حوضي الفرات ودجلة، الدكتور عوني السبعاوي وآخرون، 1993.
- القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار الجغرافي، الدكتور عوني السبعاوي وآخرون، 1994.
- العلاقات العربية - التركية، الدكتور عوني السبعاوي وآخرون، 1994.
- الإسلام والعلمانية في تركيا، الدكتور عوني السبعاوي وآخرون، 1996.

صدر عن سلسلة دراسات استراتيجية

المؤلف	العنوان
1. جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2. ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3. هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4. هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5. حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6. هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
7. سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8. أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية

9. سامي الخزندار — المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش

10. عوني عبدالرحمن السبعـاوي — إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي

قواعد النشر

أولاً : القواعد العامة

1. تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في أماكن أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 50 صفحة (A4) بما في ذلك الهوامش والمراجع والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً من نسختين.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت دعماً مالياً أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة مع تحديد مصادرها ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، السنة، الصفحة.

ثانياً : إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير "دراسات استراتيجية".
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ الاستلام.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

